

الحوادث الأمنية التي شهدتها تركيا بعد محاولة الانقلاب ستلجم الاندفاع التركية ضد سورية



لا يزال الانقلاب العسكري في تركيا يتصدّر قائمة اهتمامات وسائل الإعلام العالمية أمس، والأسباب التي حالت دون نجاحه، بينما تتجه الأنظار إلى الأبعاد السياسية والأمنية التي سيرتكها هذا الحدث في تركيا ودول المنطقة، ولا سيما في سورية التي عانت ما عانتها من السياسة التأميرية والعدوانية التي شنتها حكومة أردوغان وحزبه، وبالتالي الحوادث الأمنية التي شهدتها تركيا بعد محاولة الانقلاب ستلجم الاندفاع التركية ضد سورية، وستتكفي إلى ترتيب بيتها الداخلي الذي يعاني انقسامات وشروخات سياسية وقومية وطائفية.

وفي السياق، قال مصطفى زهران الباحث في الشؤون التركية، أن ما حدث في تركيا انقلاب مكتمل الأركان سعى إلى السيطرة على مؤسسات الدولة، لكن كانت هناك عوامل حال دون تحقيقه مثل عدم إيقاف الرئيس أردوغان، وهو ما تسبب في إعادة ترتيب المشهد.

وعلى الرغم من اهتمام الإعلام بالحدث التركي، إلا أن ذلك لم يحجب التركيز على عمل نيس الإرهابي وآخر التحقيقات بشأنه، فقد أعلن وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف، إن التحقيق بشأن منفذ الاعتداء محمد لوحج بوهلال، لم يثبت بعد أنه على علاقة بتنظيم «داعش» الذي أعلن مسؤوليته عن الهجوم، ولا بأية شبكات إرهابية أخرى.

وشكلت التطورات على الساحة العراقية مادة رئيسية للحوار، فرأى المحلل السياسي العراقي هاشم الكندي، أن التيار الصدري يمتلك من النفوذ في السلطات الثلاث ما يكفي للمطالبة بالإصلاحات وتنفيذها، بعيدا عن التظاهرات.



الكندي لـ«فارس»: التيار الصدري قادر على الإصلاح بعيدا عن التظاهرات

موسم جديد للتظاهرات، لكنّه مختلف عن سابقه، بدأ بأجواء أمنية مازومة تشوبها الكثير من الخروقات، كان آخرها التفجير الإرهابي الدامي في منطقة الكرادة وسط بغداد، فضلا عن جريمة بلد، واللذين راح ضحيتهم المئات من المدنيين.

ويرى المحلل السياسي العراقي هاشم الكندي، أن «التيار الصدري يمتلك من النفوذ في السلطات الثلاث ما يكفي للمطالبة بالإصلاحات وتنفيذها بعيدا عن التظاهرات»، مشيراً إلى أن «توقف التظاهر في ظل التحدي الأمني الحالي سيعود بالمنفعة والأمن على الجميع».

وقال الكندي: «إن الأطراف السياسية تتفق مع مطالب المتظاهرين من حيث المبدأ، ولكن كآليات تختلف فيما بينها حول ذلك»، مشيراً بذلك إلى «أطراف تسعى لحرف مسار التظاهرات حفاظاً على مكاسبها الخاصة». وتابع: «على الرغم من رفض التيار الصدري لطلب الحكومة بتاجيل التظاهرات، إلا أنها كانت باعلى درجات الانضباط وبما يراعي التحذيرات الحكومية الأمنية، لذا كانت فترة التظاهر قصيرة جداً عكس تظاهرات الأسابيع الماضية».

وحول حضور السيد مقتدى الصدر إلى مكان التظاهر وسط بغداد، أكد المحلل السياسي أنه «كان حضوراً رمزياً معنوياً، وله رسائل واضحة إلى أميركا ومن يساندنها من داخل البلاد من خلال ترديده لشعارات الوحدة وحفظ العراق مع المتظاهرين، والتي تحاول الولايات المتحدة الإخلال بهما من خلال حرف مسار التظاهرات وعمليه الإصلاح».

وبشأن تنفيذ مطالب المتظاهرين، لفت الكندي إلى أن «المشهد السياسي معقد، وما يُطلب من إصلاحات هو تصليح وتجاوز أخطاء امتدّت لثلاثة عشر عاماً بسبب الاحتلال والمحاصصة التي فرضها، فضلاً عن أطراف سياسية متنفعة ترفض تلك المطالب»، مضيفاً أن «المطالب هنا تكون بمستوى إصلاح المنظومة السياسية بالكامل، وهذا ما لا يمكن تحقيقه خلال فترة وجيزة».

وبيّن المحلل السياسي العراقي، أن «للتيار الصدري أساليب أخرى غير التظاهرات بالإمكان التعبير من خلالها عن مطالب الإصلاح، وبالتالي تحقيق المنفعة للجميع والسلامة، على اعتبار أن التيار يمتلك خمس وزارات و35 نائباً تقريباً، فضلاً عن الكثير من الموظفين في المراكز العليا، وبالتالي يمكن أن يكون مساهم فاعل في إجراء وطرح الإصلاحات وتنفيذها بعيدا عن التظاهرات».



كازنوف لـ«أر تي أل»: التحقيق لم يثبت بعد العلاقة بين منفذ هجوم نيس وشبكات الإرهاب

أعلن وزير الداخلية الفرنسي برنار كازنوف، أن «التحقيق بشأن منفذ اعتداء نيس محمد لوحج بوهلال، لم يثبت بعد أنه على علاقة بتنظيم «داعش»، الذي أعلن مسؤوليته عن الهجوم، ولا بأية «شبكات إرهابية» أخرى». ولفّت كازنوف إلى أن «أسلوب التنفيذ مستوحى إلى حد كبير من رسائل داعش»، مشيراً إلى أنه «لا يمكننا استبعاد أن يقوم فرد غير متوازن وعنيف بعد انتقاله إلى التطرف بشكل سريع بتنفيذ مثل هذه الجريمة المروعة».



زهران لـ«سبوتنيك»: عدم إيقاف أردوغان تسبب في إشتال الانقلاب

قال مصطفى زهران الباحث في الشؤون التركية، إن ما حدث في تركيا انقلاب مكتمل الأركان سعى إلى السيطرة على مؤسسات الدولة، لكن كانت هناك عوامل حالت دون تحقيقه مثل عدم إيقاف الرئيس أردوغان، وهو ما تسبب في إعادة ترتيب المشهد، وأيضاً خروج الشعب للشوارع استجابة للرئيس، ولا سيما تواجد الشرطة التي ساهمت في الحيلولة دون وصول انقلاب الجيش لتحقيق مآربه.

وتابع زهران: «كلها عوامل ساهمت في الإسراع في القضاء على هذا الانقلاب بسرعة»، ونوّد زهران إلى أن الانقلاب كان سريعاً، ولم يكن مدروساً بشكل جيد، وأدواته لا تكن قوية وكاملة، لذلك لم تكن مسرحية هزلية وإنما قصة حقيقية.

وأضاف أن الصمت والسكون كان الصفة الأساسية التي تحلّى بها الغرب، وكانوا يتابعون الأمر من بعيد دون أن يتغلطوا بأي موقف، وهذا سبب رئيس في إيقاف القاعدة الأميركية إنجبريك أو تواجدتها بشكل جزئي، حسب قوله، وتابع قائلاً: إن «السي آي آيه» لم تساعد تركيا في تثني الانقلابيين حينها».

وأشار إلى أن جموع الشعب التركي التي خرجت كانت تحمل العلم التركي فقط، لا أحزاب ولا أطراف، للحفاظ على «هوية الدولة».

وعن حملة الاعتقالات، قال زهران إنه «لا بُدّ من الأخذ في الاعتبار من أنه حتماً سيكون هناك عيرة لمن تُسوّل له نفسه أن يقلب على دولته، مستنكراً بشدة حملة الانتقادات ضدّ النظام في تركيا من الاعتقالات ضدّ الانقلابيين».

مقدمات نشرات الأخبار المسائية في التلفزيونات اللبنانية

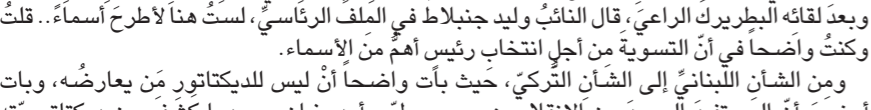
المتّمل بإقرار مرسومي النفط والغاز. في الانتظار، ابتعد النائب وليد جنبلاط مرادفاً لسلة الرئيس نبيه بري، إذ تحدّث من بكركي عن تسوية رأى أنها أهم من اسم الرئيس ويجب أن تسبقه.



طريق السرايا غير سالكة أمام مرسومي النفط، وأمام اللجنة الوزارية التي لم تُدعَ حتى اللحظة إلى البحث في الثروة النائمة بركاً وبحراً، لكنّ العوائق السياسية انزاحت اليوم (أمس) من أمام العجلة المالية فالتأمّت الحكومة ودار مَحرك النقاش. على الطاولة كان كلام مسؤول، والمهم أن يُترجم الأَقوال إلى أفعال والمُقررات إلى قرارات. البعض ربط إقرار الموازنة بالتوافق السياسي في ظل الفراغ الرئاسي، البعض الآخر اشترط تضمينها إصلاحات مالية وضريبية. أما الوزير المعني، فبالإضافة إلى الخطة المتكاملة التي أعدها، وُضِل المقترحات العمليّة بالبلوكات النفطية، غامزاً من قناة الرئيس تمام سلام بالقول: «إنّ المُعالجات الجَهرية تبدأ بالإسراع في إقرار مراسيم النفط». مصادراً مطعنة على الخطة المالية كشفت للجديد أنّ الخطة هي بمثابة الملائد الأخير قبل أن تسقط البلاد في هاوية الإفلاس، وتحدّثت المصادر عن القطاعات التي ستُفرض عليها الضرائب.

على هامش التعميل، زيارة خَرقت أجواء الفراغ، وهي إن حملت عُنوانَ مباركة ترميم كنيسة آل الخازن التي تعود إلى القرن التاسع عشر، إلا أنّها لم تخلُ من البحث في أزمة القرن الواحد والعشرين، وبعد لقائه بالبريك الراعي، قال النائب وليد جنبلاط في الملف الرئاسي، لسّت هنا لأطرح أسماء... قلت وكنتُ واضحاً في أنّ التسوية من أجل انتخاب رئيس أهم من الأسماء.

ومن الشأن اللبناني إلى الشأن التركي، حيث بات واضحاً أن ليس للدكتور مَن يعارضه، وبات أوضح أنّ المستقبل الوحيد من الانقلاب هو رجب طيب أردوغان، وعندما كشف عن ديكتاتوريته المقنعة، أصبح مكشوفاً أمام العالم، حيث برزت اتهامات علي شكل تساؤلات: هل يقود انقلاباً علي الانقلاب؟ أم إن ما يقوم به هو انقلابٌ تابع وله تتعات؟ وما يعزُر هذه الفرضية حملة الاعتقالات الواسعة وحرب التطهير التي يقودها في المؤسسات العسكرية والقضائية والسياسية التي شملت الجنرالات الكبار والقضاة والحكام. انقلاب الخامس عشر من تموز كانت نهايته الفشل، لكن الكاتب البريطاني روبرت فيسك توقع أنّ الانقلاب الفاشل في تركيا سيعقبه انقلابٌ ناجحٌ بشهادة التاريخ. قد يُعيد أردوغان أمجاد أجداده ولو من على أعواد المشائخ، لكنّه لن يبقى متوارياً خلف انقلاب سيقود تركيا إلى التقسيم حتماً.

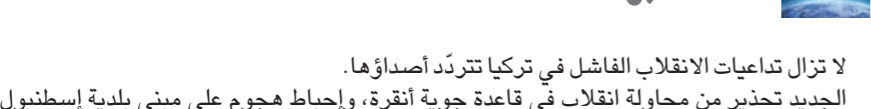


لا تزال تداعيات الانقلاب الفاشل في تركيا تتردّد أصدائها. الجديد تحذير من محاولة انقلاب في قاعدة جوية أنقرة، وإحباط هجوم على مبنى بلدية إسطنبول وتسريح نحو 9 آلاف موظف من وزارة الداخلية التركية، بعد نحو 6 آلاف من القضاء والجيش، في عملية «تطهير»، كما سماها الرئيس رجب طيب أردوغان، ممّا اعتبره «فيروس الكيان الموازي».

في أيّ حال، سينتاول نديم قطنيش في برنامج «دي أن آيه» في أولى حلقاته بعد عطلة شهر رمضان أسرار فشل محاولة الانقلاب في تركيا.

في لبنان تحرك حجب على خط الرئاسة. النائب وليد جنبلاط زار بكركي في ذكرى مصالحة الجبل، ودعا إلى تسوية تقضي إلى انتخاب رئيس، واعتبرها أهم من الأسماء.

في حين أقر مجلس الوزراء الأخذ باقتراح وجوب إقرار الموازنة العامّة للعام 2017.



تواصل في تركيا عملية تطهير أردوغانية لكل مفاصل الدولة، حتى وصلت إلى أصغر الموظفين بعدما أجهزت بشكل شبه كامل على معظم الجهاز الوظيفي المدني والعسكري من أعلى الهرم إلى القاعدة، كل هذا يجري رغم التحذيرات الدولية لأردوغان من أخذ البلاد إلى عتبة الأحكام العرفية ونظام الطوارئ.

توازياً، لا أحد يعرف حتى الساعة غير أردوغان من هم الضالعون في الانقلاب؟ من حرّكهم من الداخل؟ من دعمهم من الخارج؟

وفي إسقاط الواقع التركي على لبنان، تبدو الحكومة أكثر المستفيدين من الانقلاب، ليس لأنها مع الانقلابيين، فهي آيدت أردوغان ولو بفرق، بل لأنّ هذه الضوضاء غطت قصيرها في معالجة كل الملفات من أكثرها بديهيّة إلى أكثرها أهمية من أمن الدولة والنفائيات وصولاً إلى الملف السجالي الأول

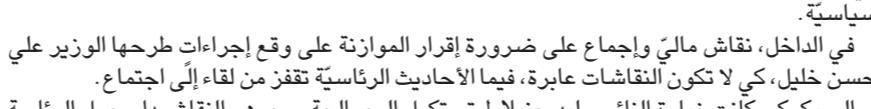
يجري عن تفاهم حول قانون النفط، وعندما تمّ الاتفاق يأتي من يقول لماذا حصل التوافق وكيف اتفقتم؟

غريب هذا البلد، فإلى متى الانتظار؟ ولماذا يتمّ التهرّب من المعالجة بحجة الدرس؟ ألم تكف السنوات الثلاث للدرس والتحصيل والبحث؟ كان من المفترض أن تبادر كل القوى لتبني الاتفاق والمسارعة في التنفيذ من دعوة اللجنة الوزارية وصولاً إلى بتّ كل النقاط العالقة، لا أن توضع المطبات لغايات سياسية.

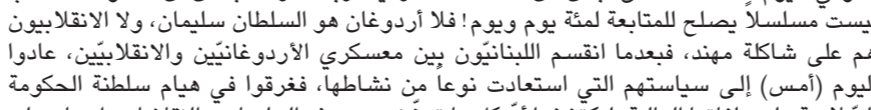
في الداخل، نقاش مالي وإجماع على ضرورة إقرار الموازنة على وقع إجراءات طرحها الوزير علي حسن خليل، كي لا تكون النقاشات عابرة، فيما الأحاديث الرئاسية تقفز من لقاء إلى اجتماع.

إلى بكركي كانت زيارة النائب وليد جنبلاط تستكمل المصالحة، وجوهر النقاش دار حول الرئاسة على قاعدة جنبايطية مفادها التسوية لانتخاب رئيس أهم من الاسم.

وبانتظار الحوار في مطلع الشهر المقبل، كانت الأنظار ترصد تطورات تركيا التي لم تخرج من أحداثها الأخيرة، توقّيات ومداهمات وصلت إلى قاعدة أنجريك التي يستخدمها الأميركيون والأوروبيون كرسالة أردوغانية متعدّدة المعاني في عزّ سخونة العلاقات بين أنقرة وواشنطن، فهل دخلت تركيا في أزمة مفتوحة؟ المعطيات الميدانية تشير إلى ذلك.



وفي اليوم الثالث، استفاق لبنان من انشغالاته التركية. ربما أدرك البعض أنّ محاولة الانقلاب ليست مستسلماً يصلح للمتابعة لمة يوم ويوم، فلا أردوغان هو السلطان سليمان، ولا الانقلابيون هم على شاكلة مهذب، فبعدما انقسم اللبنانيون بين معسكري الأردغانيين والانقلابيين، عادوا اليوم (أمس) إلى سياستهم التي استعادت نوعاً من نشاطها، فغرقوا في هيام سلطنة الحكومة السّلامية على ملفاتها المالية، ليكتشفوا أن كل ما تمخّص عن هذه الجلسات والنقاشات، إجماع على أهمية الموازنة، أي بمعنى آخر، إجماع على احترام الدستور والقانون وسط استمرار الخلاف على بنود الموازنة، ما يتركها معلقة، خلافاً للقانون واللبنانيون الذين انقسموا بين مؤيّد لرئيس تركيا ومعارض له، عادوا اليوم (أمس) ليتذكروا أنّهم بلا رئيس، وربما نفعمهم في إنعاش الذاكرة الكلام الجنبلاطي من بكركي، حين رأى أنّ التسوية لانتخاب رئيس أهم من طرح الأسماء، وقد يكون أيضاً انشغاله بمتابعة الانقلابات الفاشلة تركيا، جلهم يغفلون عن متابعة الملفات الفاسدة لبنانياً، فبقيا يتفجرون على انقلاب هنا، وثورة هناك، مستسلمين لواقعهم، ليتحوّلوا رهائن يعتقدهم هذا الواقع، تماماً كالمعتقلين في السجون الأردغانية في إطار حملة التطهير التي باتت تطلّ عشرات الآلاف من الأتراك بعد محاولة الانقلاب!



تركيا قلقة، ومصدّر قلق الغرب... لم تهدأ رياحها التي عصفت ليل الجمعة السبت، ولا ارتداداتها المحرّكة لألف سؤال وسؤال حول ما ألت إليه الأحوال، والمُحصّلة أن شرطة أردوغان أقوى من جيش تركيا.. اعتقلت عشرات الجنرالات، اقتحمت قاعدة أنجريك الأسلحة، وانتهت انقلاباً مفترضاً بضع ساعات.

نحو عشرة آلاف معتقل من شتى القطاعات العسكرية والقضائية والإدارية إلى الآن، والعنوانُ التوّظ بالانقلاب هو أردوغان، ليعود السؤال: من يتقلّب على من؟

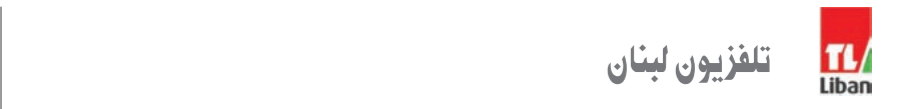
مشاهد ساحات أنقرة، وتصريحات مسؤوليها، لم تغادر مربع الحرب، فيما عيون حلفائها الغربيين تتسابق تحذيرتهم من أنّ الانقلاب لا يبرز التمادي بردود الأفعال، في إشارة إلى البدء سياسياً بنصب مفصلة الإعدام، مقدّمة لنصبا في الميدان.. فإلى أين تذهب ميدان تركيا؟

في ميدان السياسة اللبنانية لا جديد يُنكر، رغم المحاولات الحكومية لجلستين أسبوعياً تحريك واقع الملفات المازومة من نفط وموازنة، ونفائيات ومياه ملوثة، من بحر يلوث عمداً عند الرملة البيضاء لأهداف سوداء، إلى نهر يلوث بعوامل خبثان المال، والصرف الصحي لبعض البلدات، من المتبع حتى المصنّب.



تعميل متجدّد لملف النفط يطرح علامات الاستفهام حول الأسباب الحقيقية التي تقف خلف قرار التجميد، يبدو أنّ وراء الأكمة ما وراءها كما قال الرئيس نبيه بري، مخذراً من أنّ التعميل يشكل خدمة لإسرائيل، وعبر عن خشية من أن تكون هناك آيات خبيثة تعمل لمصلحة «إسرائيل» ويكون هناك لبنانيون يتجاوبون مع هذا التعميل.

رئيس المجلس لا يتهم أحداً، ولكنه لا يفهم لماذا يُراد تعطيل النفط؟ بل لماذا يُراد خدمة «إسرائيل»؟ كانت الأمور تسير بشكل طبيعي، لكن هل هناك من تراجع من تلقاء نفسه، أم أنّ هناك من ضغط للتراجع والتعميل؟ الرئيس بري لن يسكت عن تجميد هذا الملف، لأنّ هذا الموضوع شديد الأهمية بالنسبة إلى لبنان، البلد هو المتضرّر والمواطنون هم الضحية، منذ ثلاث سنوات ولا يزال البحث



تركيا قلقة، ومصدّر قلق الغرب... لم تهدأ رياحها التي عصفت ليل الجمعة السبت، ولا ارتداداتها المحرّكة لألف سؤال وسؤال حول ما ألت إليه الأحوال، والمُحصّلة أن شرطة أردوغان أقوى من جيش تركيا.. اعتقلت عشرات الجنرالات، اقتحمت قاعدة أنجريك الأسلحة، وانتهت انقلاباً مفترضاً بضع ساعات.

نحو عشرة آلاف معتقل من شتى القطاعات العسكرية والقضائية والإدارية إلى الآن، والعنوانُ التوّظ بالانقلاب هو أردوغان، ليعود السؤال: من يتقلّب على من؟

مشاهد ساحات أنقرة، وتصريحات مسؤوليها، لم تغادر مربع الحرب، فيما عيون حلفائها الغربيين تتسابق تحذيرتهم من أنّ الانقلاب لا يبرز التمادي بردود الأفعال، في إشارة إلى البدء سياسياً بنصب مفصلة الإعدام، مقدّمة لنصبا في الميدان.. فإلى أين تذهب ميدان تركيا؟

في ميدان السياسة اللبنانية لا جديد يُنكر، رغم المحاولات الحكومية لجلستين أسبوعياً تحريك واقع الملفات المازومة من نفط وموازنة، ونفائيات ومياه ملوثة، من بحر يلوث عمداً عند الرملة البيضاء لأهداف سوداء، إلى نهر يلوث بعوامل خبثان المال، والصرف الصحي لبعض البلدات، من المتبع حتى المصنّب.



تركيا قلقة، ومصدّر قلق الغرب... لم تهدأ رياحها التي عصفت ليل الجمعة السبت، ولا ارتداداتها المحرّكة لألف سؤال وسؤال حول ما ألت إليه الأحوال، والمُحصّلة أن شرطة أردوغان أقوى من جيش تركيا.. اعتقلت عشرات الجنرالات، اقتحمت قاعدة أنجريك الأسلحة، وانتهت انقلاباً مفترضاً بضع ساعات.

نحو عشرة آلاف معتقل من شتى القطاعات العسكرية والقضائية والإدارية إلى الآن، والعنوانُ التوّظ بالانقلاب هو أردوغان، ليعود السؤال: من يتقلّب على من؟

مشاهد ساحات أنقرة، وتصريحات مسؤوليها، لم تغادر مربع الحرب، فيما عيون حلفائها الغربيين تتسابق تحذيرتهم من أنّ الانقلاب لا يبرز التمادي بردود الأفعال، في إشارة إلى البدء سياسياً بنصب مفصلة الإعدام، مقدّمة لنصبا في الميدان.. فإلى أين تذهب ميدان تركيا؟

في ميدان السياسة اللبنانية لا جديد يُنكر، رغم المحاولات الحكومية لجلستين أسبوعياً تحريك واقع الملفات المازومة من نفط وموازنة، ونفائيات ومياه ملوثة، من بحر يلوث عمداً عند الرملة البيضاء لأهداف سوداء، إلى نهر يلوث بعوامل خبثان المال، والصرف الصحي لبعض البلدات، من المتبع حتى المصنّب.



تعميل متجدّد لملف النفط يطرح علامات الاستفهام حول الأسباب الحقيقية التي تقف خلف قرار التجميد، يبدو أنّ وراء الأكمة ما وراءها كما قال الرئيس نبيه بري، مخذراً من أنّ التعميل يشكل خدمة لإسرائيل، وعبر عن خشية من أن تكون هناك آيات خبيثة تعمل لمصلحة «إسرائيل» ويكون هناك لبنانيون يتجاوبون مع هذا التعميل.

رئيس المجلس لا يتهم أحداً، ولكنه لا يفهم لماذا يُراد تعطيل النفط؟ بل لماذا يُراد خدمة «إسرائيل»؟ كانت الأمور تسير بشكل طبيعي، لكن هل هناك من تراجع من تلقاء نفسه، أم أنّ هناك من ضغط للتراجع والتعميل؟ الرئيس بري لن يسكت عن تجميد هذا الملف، لأنّ هذا الموضوع شديد الأهمية بالنسبة إلى لبنان، البلد هو المتضرّر والمواطنون هم الضحية، منذ ثلاث سنوات ولا يزال البحث